JAUES

Journal of Al Azhar University Engineering Sector

Vol. 13, No. 47, April 2018, 707- 720

التكامل الوظيفي للأنوية الحضرية المستحدثة كآلية لاستدامة البيئة الزراعية القائمة في وادي النيل بمصر

محمود علي احمد محمد

قسم التخطيط العمراني -كلية الهندسة – جامعة الأزهر

ملخص

لقد تغيرت ملامح المعمور المصري خاصة في الوادي وارتبطت بدرجة كبيرة بالمتغيرات التي سادت كل مرحلة من مراحل التحول والتغير، ولكن كان لهذا التحول مردوده السلبي حيث يحمل بين طياته إهدارا للموارد الطبيعية والعمرانية والبشرية

وفي ضوء ما سبق تبلورت فكرة البحث في السعي لتحقيق الاستدامة المنشودة بوادي النيل وما يملكه من مقوماتها الاساسية وهي الاراضي الزراعية وذلك من خلال استخدام احد النظريات التخطيطية التي تتبنى استراتيجية الانتشار المركز في عمليات التنمية وذلك من خلال توطين مراكز حضرية تتسم بعدالة التوزيع المكاني و التكامل في التخصصات ونوعية الأنشطة في كل مركز حضري بمعنى ان يكون هناك مركز صناعي واخر معرفي وثالث استشفائي وامكن بلورة هذا في استخدام نظرية المخطط الكوكبي التي من خلالها يتم توجيه العمران المستقبلي والزيادة السكانية من نطاق التجمعات القائمة الى انوية حضرية مقترحة متكاملة وظيفيا فيما بينها وتحتوى على كافة سبل المعيشة والحياة ، ولقد تمخض عن تطبيق هذه الفكرة استحداث خمس تجمعات حضرية رئيسية لكل منها نشاط اقتصادي قائد ويتبع كل تجمع رئيسي عدد من التجمعات الفرعية التي تتكامل فيما بينها مع التجمع الرئيسي وظيفيا وخدميا .

ومن خلال هذا البحث تم وضع اليات لتنفيذ الفكرة حيث تم وضع اليات خاصة بالمناطق القائمة في وادي النيل وأخرى خاصة بالمناطق الجديدة حتى يتم تحقيق ما تصبو اليه الدراسة بمعنى ان تكون لها مردود على الواقع ويتم تنفيذها في فترة زمنية محددة.

المقدمة

لقد اصبح الوادي القديم في مصر مكتظا بالسكان واصبحت ظاهرة تأكل الاراضي الزراعية خطرا جسيما سوف يضع مصر في مصاف الدول الفقيرة زراعيا لذلك كانت هناك حاجة ملحة للبحث عن اليات للخروج من ذلك الوادي والمحافظة على ما تبقى من الموروث الزراعي الذي هو عصب الحياة للقرى وسكانها في مصر .

ومن خلال هذه الورقة يستلزم الوقوف على الجوانب النظرية المنوطة بالتنمية المستدامة التي اصبحت امرا ملحا ومطلبا اساسيا في تنمية المجتمعات الريفية القائمة، كما انه يتطلب الامر دراسة والتعرف اهم المشكلات والمؤشرات السلبية للقرى المصرية للوقوف على حجم الكارثة التي تهدد الامن الغذائي القومي والتي بسببها ممكن ان تعيش اجيالا كثيرة في مأساة لم تمر بها مصر من قبل . بالإضافة الى ما سبق فان هناك امر لا يمكن بحال اغفاله الا هو دراسة المحاولات التخطيطية والتنموية التي تبنتها الجهات المختصة والتعرف على اهم ما تحقيقه من تلك الدراسات وهل هي مثمرة ام انها كانت غير مجدية وسواء اكانت مجدية ام لا فانه لابد من وضع حلولا مستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة وتتمثل في الاستعانة بأفكار نظرية تكون لها قدرات تطبيقية سريعة في حتمية المحافظة على الاراضي الزراعية باعتبارها عصب المجتمعات الريفية والخروج من تلك الفكرة باليات تسهم وتسرع من تنفيذها للحصول على الهدف المنشود.

المشكلة البحثية:

- تصاعدت خسارة الأرض الزراعية حيث مصر تخسر من الرقعة الزراعية 1.4 أفدنة/ساعة بمعدل 35 فداناً يوميا .[1]
- تضخم العمران الريفي والحضري على حساب الاراضي الزراعية حيث هناك توقعات بانه ستنتهي الأراضي الزراعية في مصر بحلول عام 2150.
- تزايد هجرة السكان من الريف الى التجمعات الحضرية الموجودة في وادي النيل .

اهمية البحث :

[1] - المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية – الهيئة العامة للتخطيط العمراني - -2013م

تتمثل اهمية البحث في الربط بين الناحية التنظيرية والجانب التطبيقي من خلال ايجاد فكرة تخطيطية وتدعيمها بالدراسات النظرية ثم اقتراح اليات تساهم فى جعل تلك الدراسة واقعا ملموسا خاصة اذا كانت هناك حاجة ملحة للمحافظة على المقوم الحياتي والاساسي في مصر والذي يدفعنا الى اجراء تلك الدراسة .

أهداف البحث :

-تقييم مؤشرات الوضع الراهن لبيئة وادي النيل وتجمعاته والوقوف على سلبيات التحولات البيئية والعمرانية .
-تقييم المحاولات التنموية المنوطة بالتجمعات الريفية في مصر .
-صياغة فكرة تنموية وآليات التحول صوب الاستدامة في إطار المعطيات الحالية للتجمعات القائمة والمستحدثة
-القضاء على العشوائية فى نمو التجمعات على الاراضي الزراعية .

1-الاستدامة مفاهيم عامة وخاصة .

1-1تعريف عام للاستدامة: هي " ضرورة إنجاز الحق في التنمية " بحيث تتحقق على نحو متساوٍمن الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل[٢].

وقد عرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية؛ وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية على أساس المساواة، ويتدعم مفهوم الاستدامة أكثر فأكثر حول موضوع تنمية الموارد البشرية[٣].

1-2مفهوم الاستدامة الزراعية و الريفية:

هي القدرة على استمرار الانتاج الزراعي مع الحفاظ على الموارد والاصول الطبيعية ، كما يشمل أيضا الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية ، لا أن يقتصر على الاستدامة البيئية، أي صيانة الموارد الطبيعية واستخدامها الرشيد.كما ان العاملون في مجال التنمية الزراعية والريفية المستدامة يرون أن الاستدامة تعني أن أساليب الإدارة ينبغي أن تكون مناسبة من الناحيتين الاجتماعية والثقافية، وأن تلبي الاحتياجات المحلية. [٤]

2- مشكلة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في مصر ومحاولات التغلب عليها :

أدى ارتفاع معدلات النمو السكاني بمصر مع ثبات المساحة المأهولة بالسكان إلى ظهور مشاكل عديدة يعانى منها العمران المصري حالياً ، الأمر الذي يجعله يؤثر سلباً على العمليات التنموية المختلفة ، وعلى استدامة البيئة الطبيعية ، و ارتفع عدد سكان مصر من 11 مليون نسمة عام 1907 إلى أكثر من 104 مليون نسمة عام 2017 [٥] ، ومن ثم تركزت معظم هذه الزيادة السكانية على أراضى الرقعة الزراعية المحدودة للوادي والدلتا في صورة نمو عشوائي غير مخطط تزامن مع حظر البناء الرسمي علي الأراضي الزراعية.

وعلى هذا فان دراسة المحاولات المنوطة بالحفاظ على الموروث الزراعي التي قامت بها الجهات المسئولة في مصر واحدة من اهم الركائز البحثية التي من خلالها توضح اهم المؤشرات التي تتعلق بالدراسة ويمكن بلورة ذلك في الاتي :

2-1 الزحف العمراني وتاكل الاراضي الزراعية مؤشرات ومشكلات في مصر

❖ **مؤشرات ومشكلات عمرانية (التحولات العمرانية وتاكل الاراضي الزراعية) :**

- في بداية القرن العشرين كانت معدلات السكان بالنسبة للاراضي المنزرعة 1.7 فرد/الفدان اي انه كان نصيب الفرد(0.6) اى حوالي نصف فدان وكانت المساحة المنزرعة تقدر بحوالي 6 مليون فدان وبلغ معدل تآكل الأراضي الزراعية (13 ألف فدان سنويا بين 1984- 2007) [٦]
- في اواخر القرن المنصرم وحتى بدايات القرن الحالي تم استصلاح 2.2 مليون فدان وبالرغم من ذلك فقد انخفض نصيب الفرد من الاراضي الزراعية ليصل الى 0.1 فدان وذلك لزيادة عدد السكان ومن ثم زيادة حجم العمران على الاراضي الزراعية القائمة .
- بدراسة الوضع الحالى وجد ان الامتداد العمرانى العشوائى قد تم على اكثر من مليون فدان من الأراضى الزراعية .
- تشير بعض الدراسات إلى أن عدد المناطق العشوائية في محافظات وادي النيل مصر يبلغ 322 منطقة عشوائية تقدر مساحتها بحوالي 76كم2. ويبلغ عدد القاطنين بهذه المناطق أكثر من 1.5 مليون نسمة. [٧] وتعاني هذه المناطق من التكدس السكاني بها، بالإضافة إلى عدم صلاحيتها جزئياً أو كلياً للسكن .

([2]) ف. دوجلاس موسشيت. مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص17.

([3]) الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الأسكوا، نيويورك، 1998، ص ج.

([4]) منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة – الدورة السادسة عشر – مكان الزراعة في التنمية المستدامة: الطريق الى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة – روما 2001 م

([5]) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – مصر – تعداد 2016 م

[٦]- المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية – الهيئة العامة للتخطيط العمراني - 2013م

([7])رياض، كمال. المناطق العشوائية وخطط التنمية العمرانية اللازمة لتطويرها عمرانياً، المؤتمر المعماري الثاني: الخبرات العلمية والتطبيقية للتنمية العمرانية في صعيد مصر، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، 1995م، ص236].

❖ **مؤشرات ومشكلات الواقع الديموغرافي:**

- ارتفاع معدلات الفقر في معظم محافظات وادي النيل من الشمال حتى الجنوب حيث يوضح الجدول رقم (1) نسبة السكان تحت خط الفقر في محافظات الوادي والتي تزيد عن متوسط نسبة الفقر للجمهورية(22 %)
- ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية لسكان التجمعات في كافة محافظات وادي النيل وخاصة الحضرية ، حيث بلغ في في بعض الفترات الى حوالي 3.27 % .
- ارتفاع معدلات الهجرة السكانية إلى التجمعات الحضرية داخل تلك المحافظات وخارجها خاصة الى القاهرة والاسكندرية ، والتي تمثل عبء على مرافقها واستقرارها الاقتصادي والاجتماعي.
- ارتفاع الكثافات السكانية داخل التجمعات الحضرية ومعدلات التزاحم بالقرية لتزداد تدهورا وفقرا بالرغم من ارتفاع معدلات الهجرة منها .

بالإضافة الى ما سبق تداخلت العديد من الثقافات الغريبة على المجتمع الريفي كان له العديد من المظاهر والتحولات السلبية في نمط المعيشة والقيم السلوكية والعادات والتقاليد وفقدان الهوية المجتمعية والانتماء لدي سكان القرية وما كان لذلك من المردود السلبي على الهيكل الاجتماعي بالقرية المصرية فضلا عن تفشي ظاهرة عدم الانتماء خاصة بين الشباب .

المحافظات	نسبة الفقراء من إجمالي السكان (%)
أسيوط	%61
سوهاج	%47,5
بني سويف	%41,5
الأقصر	%41
قنا	%39
المنيا	%30.9

جدول (1) نسب السكان تحت خط الفقر في محافظات الوادي
المصدر : تقرير التنمية البشرية 2010

❖ **مؤشرات ومشكلات اقتصادية**

في دراسة سابقة عن توزيع سكان عينة من بعض التجمعات في محافظات وادي النيل حسب أنشطتها الاقتصادية اتضح الآتي[٨]:

- سيادة الأنشطة الزراعية بتلك التجمعات حيث اتضح ان نسبة 38% من المدن يغلب عليها الأنشطة الزراعية.
- نسبة 52% من القوة العاملة بحضر الصعيد تعمل بالأنشطة الزراعة ذات العائد المنخفض، و 16.3% بالخدمات، و13.9% عمال إنتاج.
- مستوى دخل السكان أقل من مثيله بحضر الجمهورية، كما يزيد معدل البطالة عن المعدل العام بمصر.
- أثمرت عمليات النمو العمراني العشوائي في القرن العشرين على إهدار الموارد الزراعية القابلة للنفاذ وأبرزها انحسار الأراضي الزراعية الذي كان يعد القوام الاساسي للتشغيل والعمل لسكان القرية .

2-2 المحاولات التنموية للجهات المسئولة للحفاظ على الاراضي الزراعية:

في ضوء ما سبق ذكره من المشكلات قامت احدي الجهات المسئولة بالدولة متمثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني منذ بداية القرن الحالي باعداد مشروعات تخطيطية للتجمعات الحضرية والريفية من اجل تحقيق الاهداف المرجوة من تلك المشروعات والتي امكن بلورتاه كما هو موضح بالجدول رقم (1).

(٨) علي، عصام الدين محمد – تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة بصعيد مصر"المشكلات والإمكانات المتاحة مجلة جامعة الملك سعود، م18، العمارة والتخطيط (1)، ص ص203-237، الرياض (1426هـ/2006م)

جدول (2)مشروعات الهيئة العامة للتخطيط العمراني للاعداد المخططات التنموية للحضر والريف [٩]

المشروع	الفترة الزمنية	الهدف	ملاحظات
المخططات الارشادية للقرى المصرية	2001-2004	الوقوف على اهم المشكلات التي تعاني منها القرية المصرية وتحديد حيز عمراني مقترح يعمل على تحجيم النمو العشوائي على الاراضي الزراعية وعمل مخطط للقرية ولكن بنظم تخطيطية تقليدية	في بداية الالفية الحالية وفي عام 2001 طرحت الهيئة العامة للتخطيط العمراني مشروع اعداد المخطط الارشادي للقرى المصرية ، ولم يكتمل العمل في هذا المشروع حيث تم التوجيه الى اقتراح العمل بمشروع المخطط الاستراتيجي .
المخططات الاستراتيجية والتفصيلية للقرى المصرية	2005-2011	تقدير إحتياجات القرية وإعداد الحيز العمرانى كمدخل لإعداد إستراتيجية تنمية القرية والبدء فى توضيح الرؤية المستقبلية لتنمية القرية (اقتصاديا وبيئيا واجتماعيا وعمرانيا) تمهيدا للاتفاق على خطة عمل مستقبلية يتعاون على تنفيذها شركاء التنمية بالقرية.	في عام 2005 تم طرح مشروع اعداد المخطط الاستراتيجي للقرى المصرية والتي قدر عددها بحوالي (4409) قرية وتم استخدام نظم تخطيطية مغايرة لسابقتها وهو تفعيل الفكر الاستراتيجي في اعمال التخطيط بحيث يسهل بلورة القرارات التخطيطة والمخطط المقترح بشكل سريع وفعال .
اعداد الاحوزة العمرانية للعزب والكفوروالنجوع على مستوى الجمهورية	2008	اعداد الحيز العمراني لكافة التجمعات الريفية من قرى وتوابع والذي يساهم في وضع الضوابط المطلوبة للنمو العمراني وتحقيق اهداف التنمية العمرانية ومجابهة التعدي على الاراضي الزراعية.	في عام 2008 تم طرح مشروع اعداد الاحوزة العمرا للعزب والكفور والنجوع والتي قدر عددها حوالي (27) الف عزبة ونجع وكفر
اعداد المخططات الاستراتيجية والتفصيلية للمدن المصرية	2006	إعداد المخطط الإستراتيجي العام للمدينة بالإضافة إلى عدد من المخططات التفصيلية ودراسات الجدوى للمشروعات ذات الأولوية للمدينة حتى سنة الهدف 2027 وذلك بغرض القضاءعلى الزحف على الاراضي الزراعية.	في إطار تحقيق منظومة متكاملة للتنمية العمرانية المستدامة للمدن والقرى المصرية، فقد قام مجلس الوزراء بتكليف الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد مخططات استراتيجية لكافة المدن المصرية بحيث يتواكب هذا المشروع مع المشروع القومي لتنمية الريف المصري
اعداد المخططات الاستراتيجية للمحافظات	2010	تقديم استراتيجية متكاملة وشاملة محددة لأولويات التنمية كمدخلات لتنمية المحافظة بشكل يتماشى مع الأهداف الإقليمية والقومية حيث يكون هذا المخطط بمثابة الإطار العام الذى يتم من خلاله إعداد وتحديث كافة المخططات الإستراتيجية الحضرية للمدن داخل المحافظة	

نتائج اعمال المشروعات :

- توقف اعمال مشروع اعداد المخططات الارشادية للقري المصرية. .
- تم اعداد مخططات استراتيجية لجميع قرى محافظات وادي النيل ومن خلال هذه المخططات تم تحديد الاحوزة العمرانية الجديدة كما تم تقنين اوضاع المخالفين خارج الاحوزة القديمة كما تم تخصيص اراضي للمرافق والخدمات في القرى التي بها عجز.
- تم اعداد مخططات استراتيجية لجميع مدن اقاليم الصعيد بالوادي مثل (الفيوم – المنيا- اسيوط – سوهاج- قنا – الاقصر) ما عدا بعض مدن جاري العمل بهم .
- تم اعداد الاحوزة العمرانية للعزب والكفور في جميع محافظات الصعيد.

في ضوء ماسبق تمخضت مجموعة من السلبيات التي تتبلور في الاتي:

- تقنين البناء على نسبة من الاراضي الزراعية الحالية من خلال التوسع في الاحوز ة العمرانية وتقنين اوضاع المباني التي نشات خارج حدود الاحوزة القديمة وهو مما أثر سلبا على مساحة الاراضي المنزرعة حيث تم استقطاع ما يقرب من 30 الف فدان في ضوء الاحوزة الجديدة المقترحة بتلك المخططات .
- اتساع مساحة المنافع العامة ونزع الملكية حيث يتم استقطاع ما يقرب من 4 الاف فدان تقريبا من الاراضي كمنافع عامة .
- عدم السيطرة على النمو العشوائي بالرغم من الانتهاء من تلك المخططات وذلك لعدم وجود بدائل حقيقة تسهم في السيطرة على النمو المتزايد والعشوائي على الاراضي الزراعية القائمة .

---

[٩] الباحث بتصرف

3- توجيه التنمية خارج الوادي في ضوء اتزان التوزيع المكاني والتكامل الوظيفي للتجمعات المستحدثة

ترتكز فكرة تحقيق الاستدامة للبيئة الزراعية وللتجمعات القائمة على ضرورة وقف النمو العمراني بها ومن ثم ايجاد البدائل المكانية للتوسعات المستقبلية والزيادات السكنية المتوقعة ولا يتم ذلك الا من خلال الانتقال من الاطار الحالي للحيز المأهول والقفز الى مناطق اخرى تكون قادرة على استيعاب النمو المستقبلي خاصة ان الظهير الصحراوي الغربي يتمتع بالعديد من المقومات منها :

- توافر مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للتنمية على الخط الموازي لوادي النيل من ناحية الغرب كما هو موضح بالشكل رقم (1).
- سهولة الاتصال بكافة الطرق الإقليمية والرئيسية
- توافر مساحات شاسعة من أراضي الاستصلاح في كل من محافظة المنيا وبني سويف .
- توافر مصادر المياه السطحية والجوفية
- وجود العديد من المواقع الاثرية في محافظات سوهاج الأقصر واسوان وقنا .
- توافر العديد من الموارد التعدينية في مناطق جنوب مصر مثل الذهب والفلسبار والمنجنيز والحديد .
- توافر الموارد البترولية والغاز الطبيعي .
- توافر الرمال بكميات كبيرة التي تستخدم في صناعات السليكون والزجاج في محافظات أسيوط .

وفي ضوء ذلك تبلورت فكرة نقل الزيادات المتوقعة من خلال انشاء تجمعات جديدة (تحتوى على كافة سبل المعيشة) في الظهير الصحراوي الغربي موازية للتجمعات القائمة ويكون ذلك من خلال تطبيق نظرية المخطط الكوكبي واستخدام الاليات المناسبة لتنفيذها .

شكل (1) مناطق االاراضي الصالحة للتنمية بوادي النيل
المصدر: المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية- يونيو 2013 م

1-3 التوزيع المكاني للتجمعات المستحدثة في ضوء نظرية المخطط الكوكبي(Galaxy pattern):

لكي يمكننا تطبيق مبدأ الاستدامة في التجمعات القائمة والمستحدثة في وادي النيل بمصر فلابد من طرح صياغة جديدة لتوجيه النمو العمراني خارج نطاق الوادي من منظور تطبيق فكرة (المخطط الكوكبي) وتطويعها لمواجهة المتغيرات والتحديات الراهنة للمعمور المصري وهي نظرية تعبر عن الالية المؤثرة في الحراك السكاني والعمراني من وادي النيل الى الظهير الصحراوي بشكل منتشر ومتزن.

❖ **تفسير النظرية :** هذه الفكرة مبنية على أساس تشجيع التوزيع والانتشار ولكن بشرط ان يتم توزيع المراكز الحضرية المقترحة بحيث تتبعد فيما بينها عدة كيلو مترات وكل وحدة تكون كثافة محددة بداخلها ، وتعتمد هذه الفكرة بشكل أساسي على توفير شبكة طرق ذات كفاءة عالية . وتشكل هذه التجمعات شبكة من المراكز على شكل كوكبه حضرية وكل مركز يتساوى في أهميته مع الاخر ومن ثم يكون هناك تكامل في التخصصات ونوعية الأنشطة في كل مركز بمعنى ان يكون هناك مركز ثقافي واخر تجاري وثالث صناعي ثم صحي . [١٠]

([10]) علام ، احمد خالد واخرون –التخطيط الاقليمي– الطبعة الأولى – مكتبة الانجلو –القاهرة –1995 م –ص320

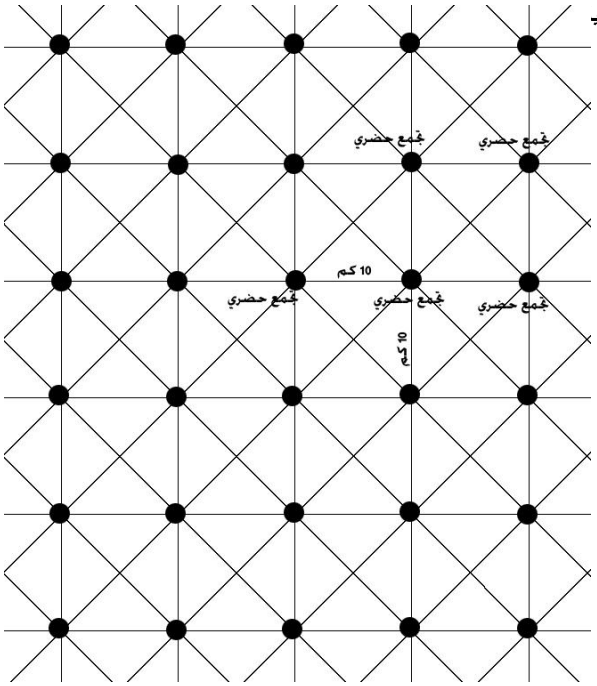

شكل (2) نموذج توضيحي لنظرية كوكبة التجمعات

وتم اختيار تلك النظرية للاسباب الاتية :

- تحقيق الاتزان في توزيع الأنشطة والسكان في كافة المناطق الصالحة للتنمية بجنوب مصر.
- تحقيق العدالة في توزيع عميات التنمية وانتشارها على باقي أجزاء الدولة .
- ترسيخ روح الانتماء عند سكان اهل التجمعات التي تقع داخل في نطاق كل مركز حضري بحيث يدفعهم ذلك الشعور الى وجوب المشاركة في عملية التنمية المقترحة.
- القضاء على شجع تجار الاراضي الذين يعملون على اعاقة العملية التنموية حيث انهم يعملون بدورهم على تجميد الاراضي وليس على تنميتها .
- تحقيق المشاركة المجتمعية في العملية التنموية التي تؤدي دورا مهما يتمثل في المساعدة في تحديد الصعوبات والمشكلات التي تواجه حياة السكان مما يسهل في تنفيذ عمليات التنمية وزيادة أوجه التعاون والتنسيق بين مختلف الاطراف ذات العلاقة بالعملية التخطيطية التنموية.

وفي اطار ماسبق يتم توزيع التجمعات الحضرية المستحدثة في مسافات متساوية فيما بينها تقريبا بحيث لا تتجاوز 25 كم .

2-3 توطين التجمعات (الانوية الحضرية**)المستحدثة في ضوء تحقيق التكامل الوظيفي**

يتم اختيار المواقع الجديدة للتجمعات المستحدثة المستدامة حيث الموارد الطبيعية أو الثقافية المتاحة ، ويمكن أن تكون أول الأماكن المختارة لإقامة تجمعات جديدة تبدأ على حدود الأراضي الخصبة بوادي النيل . ولقد أثبتت التنمية الزراعية على الجانب الغربي من النيل (الصحراء الغربية) بها ما يكفي من التربة الخصبة وكذلك المياه الجوفية على أعماق مختلفة تسمح بالتوسع السكاني فيها. إضافة إلى التوسع العمراني يجب اعتبار هذه المنطقة مصدراً جديداً لإضافة محسوسة للإنتاج الحيواني مثل تربية الأبقار والأغنام والجمال وحتى الطيور، على مستوى واسع يسمح ليس فقط للاستهلاك المحلي ولكن أيضاً للتصدير.

وتخطط تلك المواقع أساسا لتحقيق وتطبيق نماذج حديثة للتجمعات المستدامة تعتمد على استخدام التكنولوجيا الحديثة في خلق مجتمعات عمرانية تتبنى نموذج التجمعات صديقة البيئة بحيث توفر ركائز اقتصادية ذاتية بالمجتمع من خلال إعادة توظيف للنظام البيئي والحفاظ على التنوع ، كما تعمل تلك التجمعات على تشجيع الهجرة الداخلية من المناطق الريفية أو الحضرية التي تعدت فيها معدلات الكثافة السكانية كل المؤشرات المحتملة ، وكذلك توفير الآلاف من فرص العمالة لتنمية مصادر الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي وفتح أو إقامة أسواق جديدة والاتصال بالأسواق الدولية والعالمية .

وتتمثل المنطقة المختارة لتنفيذ فكرة التنمية المقترحة في التجمعات الواقعة في اطار وادي النيل بداية من الجيزة شمالا ومرورا بمحافظات بنى سويف والمنيا واسيوط وسوهاج وقنا ونهاية بمحافظة اسوان .ويتم توجيه اعمال التنمية في الجانب الغربي من الوادي حيث المساحات الشاسعة من الاراضي المنبسطة والمياه الجوفية المتوفرة .ومن ثم يتم توطين التجمعات المقترحة وتحقيق التكامل الوظيفي بينها في ضوء الاعتبارات الاتية :

- تقدر المسافة التى تشملها عملية التنمية المقترحة حوالي (550) كم والتي يكون بدايتها من الحدود الشمالية لمحافظة بني سويف حتى الحدود الجنوبية لمحافظة الاقصر .
- يقدر عدد المحافظات التي تشملها الاعمال التنموية (7) محافظات وهي (بني سويف - المنيا – اسيوط- سوهاج – قنا – الأقصر- اسوان).
- يقدر عدد المراكز الإدارية القائمة التي تستفيد من الاعمال التنموية (35) مركز .
- يقدر عدد التجمعات الجديدة المقترحة حوالي (22) تجمع حضري وهي علي قسمين
  - تجمعات رئيسية ويبلغ عددها (5) تجمع
  - تجمعات فرعية وعددها حوالي (17) تجمع

وفي ضوء ذلك يوضح شكل (3) وظائف التجمعات الرئيسية وعلاقتها التكاملية بالتجمعات الفرعية

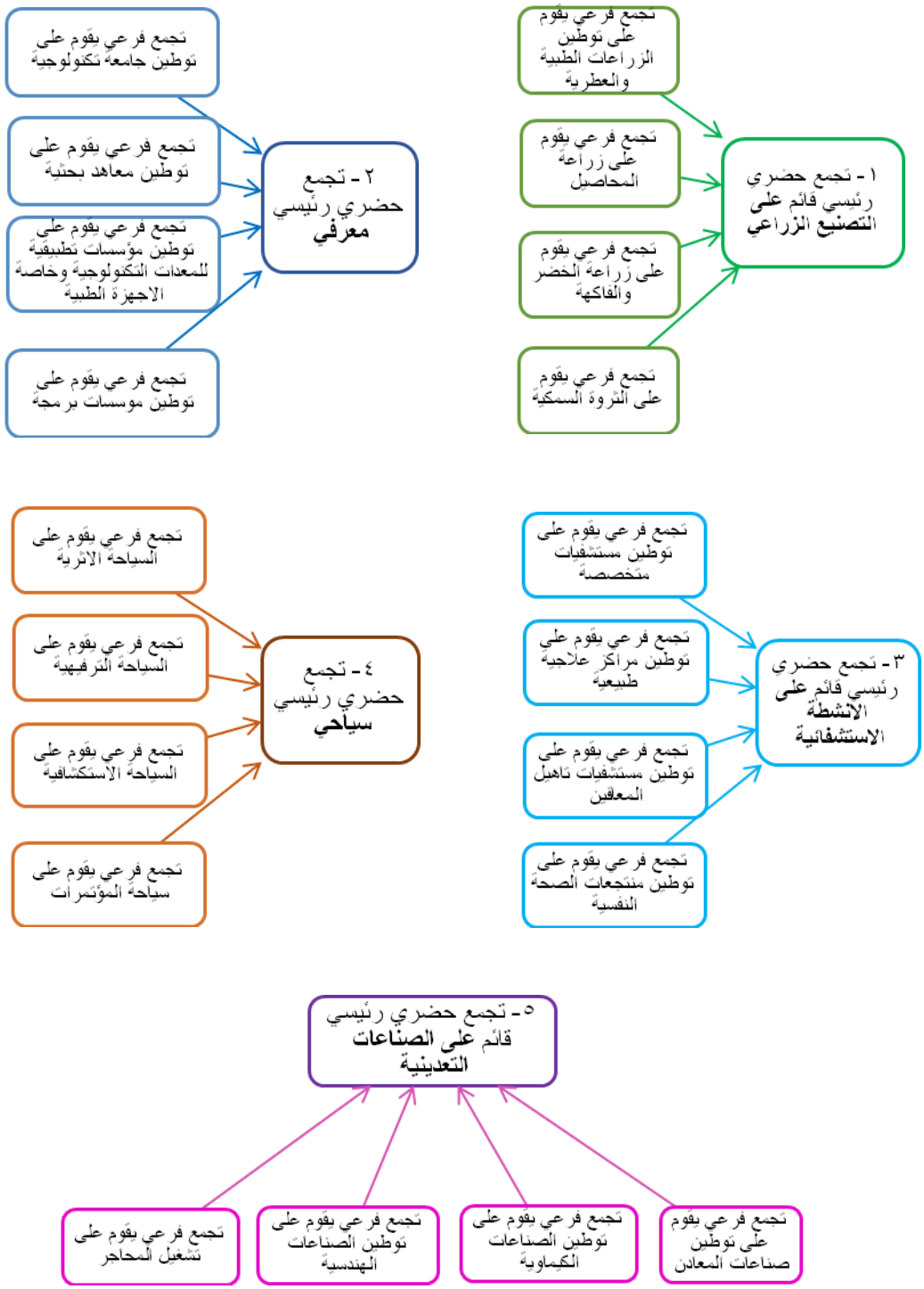

شكل (3) يوضح وظائف التجمعات الرئيسية وتكاملها مع توابعها من التجمعات الفرعية

وطبقا لما سبق يتم تصنيف التجمعات المستحدثة الى :

- **تجمعات رئيسية:** يجب اصباغ كل تجمع رئيسي مقترح بوظيفة اقتصادية قائدة حيث يتم اختيار عدد محدود من التجمعات لتكون اقطاب للتنمية المستقبلية بحيث تكون مركزا رئيسيا لكل مجموعة من التجمعات القريبة منها وبحيث يتم توفير بها الخدمات الاقليمية المناسبة ولا يمكن بحال تحقيق الجذب السكاني والاستقرار لهم في

التجمعات المستحدثة الا من خلال تعزيز الاساس الاقتصادي بها والذي بدوره يؤدي الى نمو الانشطة الخادمة ومن ثم تجعل تلك التجمعات تنمو نمو شاملا عمرانيا واجتماعيا وسكانيا و نظرا لاختيار تلك التجمعات كانوية تنموية رئيسية فانه ينبغي توطين انشطة اقليمية وقومية سواء كانت اقتصادية او خدمية بها مما يعزز فكرة تحقيق التنمية بشكل متسارع .

❖ **وتصنف هذه التجمعات الرئيسية وظيفيا كما يلي :**

- **تجمع صناعات زراعية :** ويقوم على انشاء صناعات تقوم على استغلال كافة الموارد الطبيعية والزراعية وتم اختيار هذا التجمع في نطاق شمال الوادي حيث محافظة بني سويف والفيوم والمنيا وتوافر المنتجات الزراعية التي يمكن استغلالها في كافة الأنشطة الصناعية الغذائية وغيرها .
- **تجمع معرفي :** يقوم على أساس انشاء مجموعة من المؤسسات البحثية والتعليمية والمعرفية والتكنولوجية بحيث يكون هناك مواكبة حقيقية لتطورات العصر المتسارعة وتم اختيار موقع التجمع بحيث يتوسط الوادي ويكون له دور خدمي بشكل متزن لاحداث التنمية المنشودة وخاصة في مجالات البحث العلمي والتكنولوجي على كافة القطاعات .
- **تجمع استشفاء :** يعتمد على استخدام المصحات المتخصصة أو المراكز الطبية أو المستشفيات الحديثة التي يتوفر فيها تجهيزات طبية وكوادر بشرية تمتاز بالكفاءة العالية والتي تنتشر في جميع دول العالم، إلا أن هناك دول تفوقت عن غيرها في هذا المجال مثل التشيك وأوكرانيا وألمانياوبعض الدول العربية كالأردن وتونس.
- **تجمع صناعات تعدينية :** نظرا لتوافر العديد من الخامات التعدينية في في حنوب شرق وغرب الوادي يتم توطين الصناعات التي تعمل على استغلالهل بشكل جيد بحيث تكون تلك الصناعات النشاط القائد لهذا التجمع الحضري .
- **تجمع سياحي :** يقوم على توطين الأنشطة الترفيهية والانشطة المرتبطة بالسياحة الاثرية من خلال انشاء متاحف ومزارات تقافية تراثية **0**

❖ **تجمعات فرعية :** من خلال تحديد مناطق توطين التجمعات الفرعية يرتسم لنا المكون العمراني لها حيث يتكون مايقرب من 17 تجمع عمراني فرعي ويتم استقطاب السكان والانشطة من وادي النيل ويكون نمو هذه التجمعات في اتجاه طولي ناحية الشمال وناحية الجنوب ومن خلال ذلك يتم خلق اتصال عمراني بين كافة التجمعات ومن ثم يكون هناك فرصة في استحداث واديا اخر موازيا للوادي الحالي، وتتنوع وظيفة هذه التجمعات ويتم تحديد وظيفة كل منها في ضوء الامكانات المحلية والاقليمية لها بمعني قد يكون هناك امكانات تعدينية في نطاقها الاقليمي فيمكن الاستفادة منه تلك الامكانات في دعم عملية التنمية بها من توطين انشطة تعمل على استغلال تلك المقومات. ويوضح الشكل رقم (4) توزيع التجمعات الحضرية وتصنيفها وظيفيا طبقا لتفعيل نظرية المخطط الكوكبي .

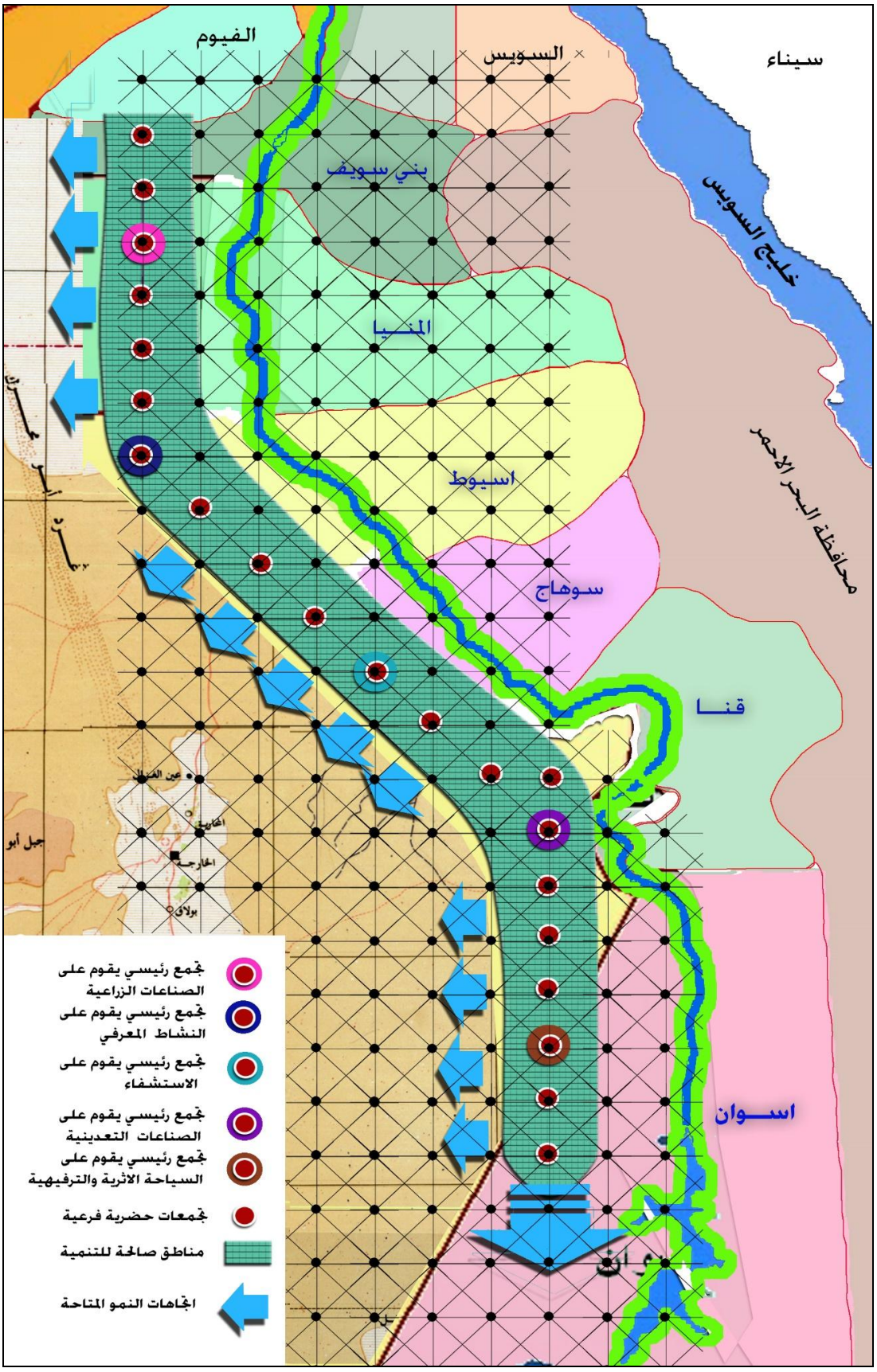

شكل (4) توزيع الانوية الحضرية الرئيسية والفرعية المقترحة في وادي النيل بمصر

4- الاليات المقترحة لتحقيق الاستدامة في وادي النيل

في ضوء الفكرة المقترحة لتوطين التجمعات العمرانية الجديدة ولإمكانية دعمها يلزم وضع مجموعة من الاليات التنفيذية والتي بدورها تسرع من تطبيق الفكرة فى الواقع وتم بلورة تلك الاليات كما يلي :

4-1 اليات خاصة بالمناطق القائمة في وادي النيل :وتتمثل في الاتي

- **تقليص الدعم التنموي العمراني في التجمعات القائمة :** ان استمرار ضخ مواررد التمويل بكافة اشكالها في عمليات التطوير العمراني بالتجمعات القائمة تزيد من رغبة السكان من الاستقرار في تلك التجمعات ومن ثم ضعف عوامل الحراك المطلوبة من تلك التجمعات الى المناطق الجديدة ، لذا ينبغي توجيه الميزانيات المخصصة للتجمعات القائمة والوحدات الإدارية التابعة لها الى تطوير المناطق الجديدة لدعم عوامل الجذب وتوفير كافة العناصر الخدمية والأنشطة الاستثمارية فيها ومن ثم تحفيز السكان على الإسراع في توجيه امالهم في الحصول على حياه افضل في تلك المناطق .
- **تنمية الموارد البشرية :**من أهم المحاور الارتكازية في تحقيق التنمية المستدامة الزراعية والريفية هو محور السكان . فالسكان هم الذين يتسببون في تدهور بل وربما تخريب بيئتهم، وهم أيضا الذين يستطيعون حماية هذه البيئة، بل ويرتقون بها. ومن هنا، إن حجر الزاوية في أي استراتيجية إنمائية تركز على التنمية الزراعية والريفية المستدامة هي بناء القدرات تنمية الموارد البشرية .. ولابد أن يقوم بناء القدرات في جميع مستويات المجتمع، على التعليم. ويحتاج الأمر إلى مجموعة كبيرة من المهارات لمواجهة التحدي الذي يواجه تنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة.
- **دعم تكنولوجيا الإنتاجية الزراعية :** مازالت التنمية الزراعية والريفية المستدامة نموذجا حيا للتنمية، ومن أهم ملامح الزراعة التي تمثل المحرك الذي يدفع المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، هو قدرتها الهائلة على زيادة الإنتاجية. ويمكن بلورة اهم اليات تحسين الانتاج هو استخدام تكنولوجيات حديثة، بما في ذلك استخدام الآلات، والأصناف النباتية والحيوانية المحسنة، ورعاية أفضل للمحاصيل قبل وبعد حصادها، وزيادة الاستثمارات وكيفية توفير مياه االري . ومع زيادة إنتاجية الزراعة، يمكن أن ينخفض نصيبها من الأيدي العاملة بسرعة، ليحرر بذلك طاقة عمل للأنشطة الأخرى التي تدر عائدا اقتصاديا أكبر. كما يمكن أن تحدث فوائد اقتصادية أخرى من التخصص الزراعي (اعتمادا على الثروات الوطنية من الموارد الطبيعية، بما فيها المناخ). وقد يؤدي هذان الأمران، بجانب التطورات التكنولوجية والتجارية، إلى تخفيض تكلفة التجارة والسماح بتصدير الفوائض الزراعية ، ولهذ يمكن القول إن الاحتياجات التكنولوجية للمزارعين من أجل المستلزمات المرتبطة بها مثل المياه والأسمدة والعمل الإضافي تعتبر امرا هاما وحيويا . فالمطلوب التوسع في تمويل القطاع العام للبحوث الزراعية والإرشاد، لمصلحة المزارعين ، ربما بالتوسع في الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- **تنمية الثروة الحيوانية :** إن ارتفاع الدخول وزيادة العمران يسفران عن تغيير أنماط استهلاك الأغذية، وبالتالي أنظمة إنتاجها. وسوف يكون لذلك تأثيره بشكل خاص على قطاع الثروة الحيوانية، فتنمية الثروة الحيوانية لمواجهة الطلب المتزايد، تحتاج إلى إدارة جيدة للتأكد من أن تأثيراتها المجتمعية والبيئية تتمشى مع فلسفة التنمية الزراعية والريفية المستدامة.

4-2 اليات خاصة بالمناطق الجديدة : وتتمثل فيما يلي :

- **انشاء شبكة من النقل البري :** يعتبر توافر شبكة الطرق وخطوط السكك الحديدية من اهم الدعامات التنموية لعمليات تطوير المناطق الجديدة حيث سهولة الاتصال بين المعمور واللامعمور وسهولة انتقال السكان وتوفير عوامل الجذب للمطورين والمستثمرين .
- **تحديد وظائف الانوية الحضرية المستحدثة :**تصمم تلك التجمعات الجديدة كمواقع خدمية واستثمارية بهدف استيعاب الزيادة السكانية بمواقع التفريغ العمراني المحددة أو المواقع المتدهورة إنشائيا وبيئيا أو استيعاب العمالة المستجدة للأنشطة الحالية والمستهدفة (الصناعية – الزراعية – الحرفية- الترفيهية) والمراد تنميتها داخل الحيز العمراني للتجمع أو في المزارع المستجدة أو الأراضي الزراعية القائمة بهدف رفع إنتاجيتها ، ، وبذلك يكون تحديد المواقع الجديدة المتاخمة للتجمعات القديمة تبعا للدراسات العمرانية والبيئية لعمليات الرصد والمسح الشامل وكذلك في إطار الشبكات الحالية للطرق الإقليمية بين التجمعات وبعضها ، وقد تصمم التجمعات المستحدثة لتشكل مواقع خدمية لأكثر من تجمع قديم خاصة في حالات التجمعات المتلاحمة المنتشرة في مصر كما هو الحال في بني سويف.
- **تفعيل برنامج التجمعات صديقة البيئة للانوية المستحدثة :** هناك حاجة ملحة لاستحداث مجتمعات تطبيقية تجريبية تعتمد على طراز المجتمعات البيئية المستدامة ، والتي تحقق أهداف استقرار واتزان المجتمع اقتصاديا بوسائل التكنولوجيا المتقدمة المتكاملة مع أهداف حماية البيئة ، وتعتمد على مبادئ التكنولوجيا الحديثة في تطبيق الاستدامة و تمثل نموذج حديث لأسس تحويل المستقرات الإنسانية إلى مجتمعات مستدامة بأقل قدر ممكن من التأثيرات البيئية ، ويعتمد تصميم وتخطيط التجمعات الصديقة للبيئة على المبادئ التالية:
  - استخدام محطات الطاقة الشمسية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة وأنظمة جمع مياه المطر وشبكات مياه منفصلة للأغراض الانتفاعية وكل ما يلزم من أنظمة تكنولوجية للتقليل من استهلاك الطاقة والمياه .

- تصميم مشروعات تدوير المخلفات الصلبة سواء كانت مخلفات منزلية او مخلفات زراعية.
- استخدام مجموعات من التجمعات السكنية تعتمد على الزراعة كنشاط أساسي لتلبية احتياجاتها المعيشية ذاتيا وإنتاج غذاء محلي وتكون داعمة للتجمع الرئيسي الذي تتبعه ويكون قائم على انشطة التصنيع الزراعي.
- حماية التنوع الثقافي والعادات والقيم الروحية ودعم المشاركة المجتمعية للسكان .

ويوجد تجمعات صديقة البيئة في كثيرمن دول العالم فهناك تجمعات مستدامة تعتمد على تطبيقات التكنولوجيا الصديقة للبيئة (تدوير النفايات – تجديد مصادر الطاقة – المباني الخضراء – الصناعات الزراعية غير الملوثة) كما تم استخدام تلك التجمعات في تنشيط السياحة الثقافية لزيارة البيئات التقليدية المستدامة وكيفية إدارتها محليا .

- **توطين الصناعات الزراعية والريفية :** تتمثل عملية تغير المناخ الاقتصادي على المجتمع الريفي في نمو الأنشطة غير الزراعية والأنشطة الزراعية المتقدمة، وما يسفر عنه ذلك من زيادة الدخول. فأكثر من نصف سكان العالم يعيشون الآن في ظل المجتمعات العمرانية والصناعية. ومع تقدم التنمية، أصبح دور الزراعة الأولية في تحديد دخول سكان الريف يتراجع، وأصبح الدور الذي يجمع بين الإنتاج الزراعي وتجهيز وتسويق هذا الإنتاج يتزايد، مع عمل سكان الريف في القطاعات الخدمية والصناعية وغير الزراعية. ومعنى هذا ضرورة أن تكون التنمية الزراعية والريفية المستدامة جهدا متكاملا يشمل الزراعة والصناعات الصغيرة والخدمات التي تحتاجها.

ومما سبق يتضح ضرورة التوازن بين القطاع الزراعى والقطاع الصناعى لتحقيق التنمية المستدامة . وذلك لأهمية الصناعات الريفية فى مواجهة النمو العشوائي في الوادي وتتمثل اهم الصناعات الريفية في (الصناعات الغذائية بأنواعها المختلفة - الصناعات الجلدية القائمة على الثروة الحيوانية -تعبئة وتصنيع اللحوم- صناعة المنتجات الجلدية - صناعات الألبان وصناعة غزل ونسيج الصوف التى يمكن أن تقوم على الثروة الحيوانية -عدد وأدوات زراعية وغير زراعية - صيانة واصلاح عدد وأدوات ريفية- صناعات صغيرة وحرفية - صناعات بيئية وصحراوية).

وفي ضوء ما سبق يتم تقسيم المنطقة المقترح تنميتها الى ثلاث مناطق رئيسية يحيث يتم توزيع الصناعات على التجمعات الفرعية في ضوء الموارد الزراعية المتاحة بكل منها وذلك كما يلي :

١ - **منطقة الشمال** وهي مكونة من محافظة بني سويف والمنيا وهي محافظات تشتهر بزراعة الفواكه والخضر نظر لاعتدال المناخ نسبيا فيها ومن ثم يمكن توطين صناعات (المشروبات والعصائر - التجفيف والتعبئة والتغليف - تجميد وحفظ خضروفاكهه - المربى والصلصه – المخللات - منتجات الالبان)
٢ - **منطقة الوسط** وبها محافظة اسيوط وسوهاج وتشتهر بزراعة القطن ، القمح -الذرة ومن ثم تكون الصناعات فيها (صناعة الغزل والنسيج - الملابس الجاهزة - طحن الغلال- صناعة خبز بلدى وأفرنجى - معجنات ومخبوزات)
٣ - **منطقة الجنوب** وهي تحتوي على كل من محافظة قنا والاقصر وتشتهر بزراعة قصب السكر وزراعة النباتات العطرية (صناعة الادوية - صناعة السكر ومشتقاته)

هذا وتتمثل اهمية التصنيع الريفي في انه يساعد فى القضاء على البطالة فى الريف ويؤدى الى تنمية متواصلة وزيادة القيمة المضافة والدخل ورفع مستوى معيشة القطاع الريفى واستغلال الطاقات العاطلة.

- **توطين تصنيع الموارد السمكية:**

تعتبر الموارد السمكية من الموارد المؤثرة في النشاط الصناعي وتوطن أنشطته وفروعه المختلفة وأهم الصناعات التي يمكن أن تقوم على الثروة السمكية مثل (صناعة تعليب الأسماك وزيت السمك -صناعة تمليح وتدخين السمك - بناء سفن الصيد - صناعة الأعلاف اللازمة للمزارع السمكية).

ويمكن استغلال الموارد السمكية والثروة المائية المقامة والمتنبأ بها في مراكز الإنتاج المختلفة وتشغيلها كأنشطة صناعية تقوم على الثروة المائية، وذلك كما هو الحال في كل من محافظة البحر الأحمر ومحافظة أسوان.

- **توطين الصناعات التعدينية :**

أبرزت الدراسات التي تتعلق بالموارد التعدينية في شرق وغرب وجنوب مصر بانها تتمتع بقاعدة متنوعة من الثروات التعدينية وتوافر الكثير من المعادن والأحجار المختلفة بكميات كبيرة واحتياطات يمكن الاستفادة منها في دعم الاقتصاد الإقليمي والقومي وتوافر العديد من المعادن الأساسية مثل الحديد والفوسفات والمنجنيز وأيضا العديد من المعادن الثانوية مثل (لنيكل ، والزنك ، والذهب) ،كما يتوافر أيضا خامات مواد البناء مثل الحجر الجيري والجبس وتعتبر هذه الخامات أساسية لقيام الصناعات مثل صناعة الحديد والصلب ، والأسمدة ، والبويات ، وتشكيل الرصاص والزنك ، والأسمنت ، والصناعات الكيماوية .... وكثير من الصناعات التي يمكنها استغلال تلك الموارد .

طبقا لتلك الدراسات التي تتعلق بالموارد المعدنية وإمكانياتها الحالية والمستقبلية وذلك كما هو موضح بالجدول (2) يمكن توطين العديد من الصناعات الهامة في بعض بعض التجمعات الرئيسية المستحدثة وتحديد المواقع الممكنة للأنشطة الصناعية بناء على مواقع هذه الخامات .

جدول (2) أهم الخامات واحتياطها ومواقعها في مناطق شرق وغرب مصر

الخام	الموقع	الاحتياطي بالطن	ملاحظات
رواسب الحديد	شرق أسوان	120 – 150 مليون.	توجد رواسب الحديد في أكثر من 15 موقع
	الواحات البحرية	100 مليون طن	مناطق جنوب "الجديدة " والحارة وناصر وجبل غرابى ويبلغ الإنتاج حوالي مليون طن سنوياً
	بالصحراء الشرقية	40 مليون طن	موزعة علي ست مناطق تركزت فيما بين طريق قنا – القصير شمالاً وطريق إدفو – مرسي علم جنوباً ومن أهم هذه المواقع جبل الحديد ووادي كريم والدباح وأم نار وأم غميس
المنجنيز	شمال سفاجا ،– مثلث حلايب	1.512.165	يستخدم في صناعة سبيكة الفيرومنجنيز الذى يدخل في صناعة الصلب لاكتسابه الصلابة ومقاومة التآكل والباقي يتم استهلاكه في عديد من الإستخدامات المختلفة منها صناعة البطاريات الجافة والسماد والمبيدات الحشائش
	جبل علبة بمثلث حلايب	120 ألف طن	
التيتانيوم	الصحراء الشرقية	41 مليون	ويستخدم التيتانيوم في صناعة سبائك الصب والطلاء – حيث يستخدم كإضافات مع الشحنة المغذية لأفران الصلب
الذهب	الصحراء الشرقية - محافظة البحر الأحمر ومحافظتي قنا وأسوان .	410000 طن	دخل الذهب الصناعة من باب طب الأسنان وبعض العقاقير الطبية ولكنه إقتحم ميدان الصناعة بعد ذلك في مجال أهم هو مجال الإلكترونيات
الفلسبار	فى الوادي الجديد		يستخدم كمادة مالئة في صناعة البلاستيك والمطاط
الرمال البيضاء (عالية السليكا) والكوارتز	بالصحراء الغربية والشرقية		يدخل في صناعة سبيكة الفيروسليكون كما يستخدم الكوارتز في صناعة حراريات السليكا التي تستخدم في تبطين أفران صهر الزجاج وأفران صناعة الصلب
الماجنزيت والتلك	البيضة قرب حدود– السودان	800000 طن	ويستخدم الماجنزيت في إنتاج حراريات الألومنيا ماجنزيت وحراريات الكروم
الفوسفات	وادي النيل و الصحراء الشرقية ومنطقة الصحراء الغربية	250 مليون	إستخدام صخر الفوسفات في صناعة الأسمدة الفوسفاتية والأسمدة المركبة
الأحجار الجيرية	مناطق وادي النيل	27479 مليون طن	معظم أنواعه صالحة لصناعة الأسمنت وبعضها صالحة لصناعة الجير النقي بالإضافة إلي الأنواع التي تدخل في الصناعات الميتالورجية والكيماوية والغذائية

المصدر : محمود على احمد - الصناعة ودورها في التنمية القومية الشاملة – دكتوراه غير منشورة -2010

- **جذب الاستثمارات :** إن تشجيع التنمية في المناطق الجديدة ، وبناء القدرات، بحاجة إلى استثمارات من القطاعين العام والخاص. أما تمويل القطاع العام، سواء كان من مصادر محلية أو من المعونات الخارجية، فهو ضئيل للغاية، وربما كان معدوما حتى بالنسبة لأكثر الاستثمارات جاذبية.. فالمطلوب هنا هو خطة لاستراتيجية الاستثمار أو خطوط توجيهية لها أقصى فعالية في توجيه موارد الحكومة نحو المنفعة العامة مثل البنية الأساسية. كما أن هناك حاجة إلى سياسات تخلق ظروفا اقتصادية سليمة تجذب الاستثمارات. وربما كانت هناك أيضا فرص وآليات جديدة مثل المرفق العالمي للبيئة ، لتمويل استثمارات القطاع الخاص في الأنشطة المتعلقة بالتنمية الزراعية المستدامة.

وجديربالذكر ان سوق العمالة المصرية بالخارج شهدت ازدهارًا ملحوظًا خلال العقدين الماضيين، ازدادت معها دخول المصريين بالخارج ومن ثم لابد من تشجيع عودة رؤوس الأموال العربية المهاجرة في الخارج مع تصميم إطار عمل لاستثمار النجاحات التي حققها المهاجرون بما يدعم سياسات الإصلاح الاقتصادي والتنمية في مصر .

كما ان جذب استثمارات أجنبية مباشرة جديدة للاستثمار في التنمية بالمناطق الجديدة يتطلب خلق ظروف لظهور مشروعات عملاقة ، وهي مهمة ليست بالسهلة. ولكن مجرد السماح بتعديل سياسات الاستثمارات العامة السابقة التي كانت موجهة الى العاصمة والمدن الكبرى ، سيكون قفزة هائلة نحو التنمية العادلة. كما أن إقامة تحالفات وشراكات جديدة بين الحكومة والقطاع الخاص والمستفيدين من المجتمع ، بالاستفادة من التكامل العالمي المتزايد، قد يؤدي إلى إعادة النظر في الأدوار التقليدية للتمويل الخارجي والمساعدات التقنية الخارجية، بما. كما أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص قد تضمن زيادة تمويل التطورات التكنولوجية الصناعية .

5-الية التمويل المقترحة :

معلوم ان عملية تمويل المقترحات التنموية في البلدان النامية مثل مصر تكون أحد أهم العوائق ومن ثم فقد كان لزاما في تلك الدراسة الوقوف على أهم الاليات التمويلية التي يمكن بلورتها فيما يلي:

- الاستفادة من كثير من المخصصات المالية الحالية للوحدات المحلية القائمة حيث أن هناك مخصصات مالية للوحدات المحلية ويمكن تخصيص النصيب الاكبر منها في عمليات انشاء التجمعات الحضرية المقترحة .
- تشجيع الشباب المغتربين خارج مصر في استثمار النصيب الاكبر من دخلهم في تلك التجمعات خاصة أنه غالبا لا يكون هناك مصادر لاستثمار أموالهم فى موطنهم فيلجاون الى الاستثمار في المجال العقاري في العاصمة (القاهرة) أو في بعض المدن الكبرى مثل الاسكندرية .
- تحفيز دور التمويل الإسلامي فى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،حيث يلعب دورا اقتصاديا هاما فهو يعمل على توسيع أنشطة هذه المشروعات ومن ثم المساهمة فى تنمية الاقتصاد القومى ويساهم فى توفير رؤوس الأموال وتدعيم القدرة التمويلية اللازمة للاستثمارات الضرورية لانتاج السلع والخدمات.
- تحفيز البنوك على الإقراض بفترات سماح مقبولة وبدون فوائد .
- استغلال الصيغ التمويلية المختلفة لتمويل المنشآت الصغيرة وهي تتمثل في :
  - صيغة التمويل بالإجارة مع الوعد بالتملك وتعد صيغة التمويل بالإجارة مع الوعد بالتمليك من الصيغ التي يمكن استخدامها في تمويل المنشآت الصغيرة .
  - صيغة التمويل عن طريق بيع الاستصناع ويقصد ببيع الاستصناع قيام المصرف بتصنيع ما يرغبه العميل من وحدات إنتاجية أو عقارية ثم تقسيط المبلغ علي دفعات مع الحصول علي ربحية وتساهم صيغة الاستصناع في إنشاء وحدات جديدة لم تكن موجودة مثل تصنيع خطوط إنتاج جديدة أو إنشاء مباني سكنية إلى غير ذلك .
  - صيغة التمويل بالمشاركة،حيث يشارك المصرف العميل في رأس المال والعمل.
- اشراك المؤسسة العسكرية في عمليات التنمية من خلال الاستفادة من الطاقات والقدرات الفنية للخريجين الذي لا يتم تجنيدهم وإعطاءهم إرجاء (تأجيل) وهذا بالطبع يوفر من بنود الانفاق على الموارد البشرية المتدربة وغيرها .

نتائج البحث

- يعانى العمران المصرى من التضخم والإزدحام الأمر الذى أثر سلبياً على البيئة وجهود الإصلاح الاقتصادى وبالنظر إلى تقدم مستوى التنمية الاقتصادية فإن الأمر يتطلب البدء فى تحويل الاستقطاب الحالى من التجمعات القائمة وإعادة توزيع السكان وذلك لجذب الاستثمارات والموارد البشرية إلى مجتمعات عمرانية جديدة خارج الشريط الضيق للوادى من أجل إعادة هيكلة الحضر المصرى وإعادة الاتزان في المعمور المصري الأمر الذى يعتبر ضرورياً للنهوض بمعدلات النمو الاقتصادى والتوزيع العادل للمكاسب الاقتصادية وحماية البيئة الزراعية ومواردها .
- تركز معظم التجمعات في الشريط الضيق لوادي النيل دون انتشارها في باقي مساحات أقاليم الصعيد، مما أدى إلى اكتظاظ منطقة وادي النيل بالسكان والعمران على حساب الأرضي الزراعية، وأدى إلى صعوبة توفير أراضي لمشروعات التنمية الحضرية لإمداد الخدمات والمرافق ومشروعات الإسكان، كما أن في هذا التركز إهدار للإمكانيات والموارد المتاحة من مساحات متسعة من الأراضي والتي تحتوي على العديد من الإمكانات التعدينية والاستخراجية والسياحية والمائية .
- من خلال استعراض ما تم في غضون ما يقرب من عشرين سنة من مشروعات المخططات التي قامت بها الهيئة العامة للتخطيط العمراني وجد أنه لم يتمخض عن تلك المشروعات شيئا ملموسا يسهم في تنمية القرية ذاتيا او المحافظة على أهم مواردها الزراعية والبشرية .
- لقد قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني من خلال المشروعات التي طرحتها بالتفكير داخل الصندوق وهذا مما جعل تلك المشروعات لم يكن لها ايجابية حقيقة في المحافظة على الاراضي الزراعية للقرية المصرية وما تم تحقيقه فقط هو وضع حيز عمراني جديد للقرى واستقطاع مساحات من الاراضي الزراعية من أجل توطين بعض الخدمات والامتدات العمرانية المتوقعة وتفاقم مشكلة اهدار الاراضي الزراعية .
- إن الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية لا يحظى بالأولوية الأولى لدى الحكومة في كثير من الأحيان، ولذا يذهب الجزء الأكبر من الاستثمارات للتنمية في القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- إن زيادة القدرات البشرية وتعزيز المؤسسات أمران مهمان لتحقيق أهداف التنمية الزراعية والريفية المستدامة، كما أن تحسين نظم المعلومات والمعرفة جزء هام من بناء القدرات التنموية .

التوصيات

- جعل فكرة التنمية خارج نطاق الوادي مشروع قومي تتضافر فيه كافة جهود الدولة والشعب جنبا الى جنب واستغلال كافة وسائل الاعلام لرفع الوعي لدى الشعب من أجل دعم أعمال التنمية بالجهد والمال وسرعة إنجاز هذا المشروع .
- خلق انوية عمرانية حضرية على الخط الموازي لوادي النيل من ناحية الغرب ويتم توزيعها مكانيا بشكل يعمل على تحفير الحراك السكاني من الوادي القديم الى خارجه مع ضرورة عمل تكامل وظيفي لكافة الانوية الحضرية المستحدثة بحيث تنعدم الحاجة الى التعامل مع التجمعات العمرانية القائمة .
- منع البناء على الاراضي الزراعية في ضوء وجود بديل حقيقي لتوطين السكان والانشطة العمرانية والاقتصادية المختلفة في نطاقات قريبة من التجمعات الريفية القائمة .
- الاستفادة من تجاهل الحكومات المتعاقبة لتنمية جنوب ووسط وشمال الصعيد والذي أدى بدوره إلى سوء حالة البيئة العمرانية بها والتي لا تحقق ادنى مستويات المعيشة للسكان ومن ثم تكون نقطة انطلاقة للخروج من تلك البيئات المتدهورة إلى بيئات يمكن من خلالها تحقيق كافة سبل الحياة والرفاهية واصباغ كل تجمع رئيسي بوظيفة اقتصادية قائدة.
- تسخير كافة الموارد المالية والمخصصات المادية في تنفيذ الافكار التي تتعلق بالخروج عن نطاق الوادي وتنمية المناطق غير الماهولة .
- يجب ان تكون هناك مشاركة شعبية جادة وليست وهمية وهو يتمثل في عمل تقدير اجتماعي - اقتصادي لنظم حياة سكان التجمعات الريفية، وعمل مسوحات لبيئتهم الطبيعية وتلك التي صنعوها بأنفسهم .
- يجب استخدام المعلومات والمعارف التي نهضت بها التكنولوجيات الحديثة وكان لها دور في خلق ابتكارات في التنمية الزراعية والريفية المستدامة.
- ينبغي على الحكومة أن تعيد النظر في أولوياتها وعلى الجهات المانحة والحكومات أن تساند قطاع التنمية الزراعية في مصر.

المراجع

١. الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الأسكوا، نيويورك، 1998.
٢. أبو زيد راجح، رئيس مركز بحوث الإسكان الأسبق - http://www.masress.com/almasryalyoum
٣. د احمد خالد علام واخرون –التخطيط الاقليمي– الطبعة الأولى - مكتبة الانجلو –القاهرة -1995 م
٤. رياض، كمال. المناطق العشوائية وخطط التنمية العمرانية اللازمة لتطويرها عمرانياً، المؤتمر المعماري الثاني: الخبرات العلمية والتطبيقية للتنمية العمرانية في صعيد مصر، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، 1995م
٥. عصام الدين محمد علي - تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة بصعيد مصر"المشكلات والإمكانات المتاحة مجلة جامعة الملك سعود، م18، العمارة والتخطيط (1) ، الرياض (1426هـ/2006م)
٦. ف. دوجلاس موسشيت. مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000.
٧. منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة – الدورة السادسة عشر - مكان الزراعة في التنمية المستدامة - الطريق الى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة - روما 2001 م
٨. http://www.algomhuria.net.eg/algomhuria/today/139/detail00.asp.
٩. http://www.masress.com/gom/1312151800.